

اسم البرنامج: حديث الثورة

عنوان الحلقة: الحراك الطلابي ومحاكمة المدنيين عسكرياً بمصر

مقدم الحلقة: عبد القادر عيَّاض

ضيوف الحلقة:

- كمال خلف/أستاذ كلية الهندسة بجامعة الأزهر
- أحمد البقري/نائب رئيس اتحاد طلاب مصر
- حاتم عزام/ نائب رئيس حزب الوسط ومنسق عام لجبهة الضمير
- سليمان الحكيم/ كاتب صحفي

تاريخ الحلقة: 2013/11/21

المحاور:

- جدلية العلاقة المتوترة بين سلطة الانقلاب والطلاب
- ضوء أخضر لرؤساء الجامعات لاستدعاء الحول الأمنية
- جدل حول موافقة الـ50 على محاكمة المدنيين عسكرياً
- خصوصية الجيش ومسألة حماية الأمن القومي
- المؤسسة العسكرية دولة فوق الدولة

عبد القادر عيَّاض: أهلاً بكم في حديث الثورة في حلقة جديدة تناقش تطورات الشأن المصري في جزأين: في الجزء الثاني بداية نتناول موافقة لجنة الخمسين المعنية بتعديل الدستور على مادة تتيح محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري في حالات محددة، أما في الجزء الأول فنتناول استمرار المظاهرات الطلابية في مختلف الجامعات المصرية وسط أجواء من التوتر بين السلطات والمتظاهرين ويعترض المتظاهرين على اعتقال قوات الأمن لعدد من زملائهم بتهم مختلفة ويرونها اعتقالات عشوائية بل وانتقامية تتم

على إصرار الشرطة على العودة لممارسات قامت ضدها ثورة يناير، كما يحتج الطلاب على صدور أحكام بالسجن ضد زملائهم يرونها أحكاماً قاسية غير مبررة، على الجانب الآخر تُحمل الشرطة مسؤولية تدهور الوضع للطلاب خاصة المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين لأنهم حسبما تقول يبادرون إلى العنف وتؤكد أنّ الاعتقالات تتم فقط بحق المتورطين بين وجهتي النظر، سيدور النقاش اليوم ولكن بعد هذا التقرير.

### [تقرير مسجل]

**محمد الكبير الكتبي:** ما انفكت مسألة اعتقال الطلاب في مصر وقمع احتجاجاتهم واقتحام الجامعات والكليات تثير غضبا واستنكارا كبيرين في مختلف الاتجاهات منذ بدء العام الدراسي، لكن جامعة الأزهر شهدت من هذه الإجراءات ما لم تشهده غيرها من الجامعات آخرها اقتحام العناصر الأمنية للمدينة الجامعية واشتباكها مع الطلاب ومصرع طالب وإصابة العشرات وزيادة الغضب في الجامعة وأروقة مصرية أخرى، التحقيق في أحداث مدينة الأزهر الجامعية رافقه تصعيد أمني بحق طلاب الجامعة حيث اعتقل بعضهم ويجري التحقيق معهم حول اتهامات بالاعتداء على الممتلكات العامة وحياسة منشورات تحرض ضد الشرطة والجيش، جامعات أخرى تجددت فيها التظاهرات احتجاجا على تطورات الأزهر ودعت حركة شباب ضد الانقلاب جميع الطلاب المصريين للتحرك وتنظيم ما دعت انتفاضة طلابية في جامعة مصر لإنهاء الحصار المفروض على طلاب جامعة الأزهر، مجمل هذه التطورات تطرح على الساحة المصرية بشدة جدلية العلاقة المتوترة بين النظام الحاكم في مصر منذ انقلاب الثالث من يوليو والطلاب ودورانها في حلقة التظاهرات والاعتقالات والأحكام القضائية الأمر الذي كرّس عدم الثقة المتبادل بين الطرفين، ومن بين العناصر التي دعمت ذلك الحكم السريع الذي قضى مؤخراً بسجن اثني عشرة طالباً من جامعة الأزهر لمدة وصلت سبعة عشرة سنة مع تغريمهم مبالغ مالية بعد إدانتهم بالاعتداء على مبنى مشيخة الأزهر ومحاولة اقتحامه أواخر أكتوبر الماضي واعتبرت عدة دوائر ذلك الحكم سياسياً على خلفية الحفاظ على الأمن والأنفس والممتلكات في الجامعات وإمكانية استخدام رؤساء هذه الجامعات لقرار حكومي يسمح لهم باستدعاء الشرطة لداخل الحرم الجامعي وفي مقابل الرفض الطلابي لذلك بل ورفض بعضهم لانقلاب الثالث من يوليو نفسه تبدو الأمور آخذة في التفاقم تماماً كعموم الأوضاع السياسية المصرية في غياب أي حلول.

### [نهاية التقرير]

## جدلية العلاقة المتوترة بين سلطة الانقلاب والطلاب

**عبد القادر عيَّاض:** لمناقشة هذا الموضوع المتطور معنا في الاستوديو أحمد البقري نائب رئيس اتحاد طلاب مصر وعبر الهاتف من القاهرة الدكتور كمال خلف أستاذ كلية الهندسة بجامعة الأزهر أهلاً بضيبي، وأبدأ بضيبي من القاهرة الدكتور كمال خلف دكتور كمال..

**كمال خلف:** أهلاً وسهلاً.

**عبد القادر عيَّاض:** ما الذي يبرر اقتحام حرم جامعي، إطلاق الرصاص الحي على متظاهرين من الطلبة داخل الحرم الجامعي أياً كانت الأسباب؟

**كمال خلف:** لا طبعاً لا يمكن أن يبرر دخول الشرطة وضربهم داخل أسوار الجامعة لأن حرم الجامعة هذا خط أحمر زي ما يقولوا فالمفروض أنه ما فيش حاجة ما فيش شرطة تدخله أو تضرب فيه رصاص حي أو حتى للتهويش أو للتخويف فطبعاً اقتحام الشرطة أمر مرفوض.

**عبد القادر عيَّاض:** وبالتالي ما الذي يجري؟ ما الذي يجري؟

**كمال خلف:** الحقيقة أنه هو الطلبة يعملوا مظاهرات ومن حق أي واحد طالب أو غير طالب أنه يعمل مظاهرات سلمية بشرط أن تكون سلمية ومعبرة عما يريدونه عشان يعملوا التظاهر، لكن هو حصل في نوع من الخروج الله أعلم إن كان هناك عناصر مندسة داخل الطلبة قد يكون عناصر خارجية قد يكون، لأنه الطالب مهمته هو جاي من بلده أو جاي من بيت أو طالع من بيته عشان يبقى طالب ويحصل العلم ويقدر يوصل للنتيجة اللي هو عايزها وأهله يصرفوا عليه دم قلبهم زي ما يقولوا فالطالب..

**عبد القادر عيَّاض:** طيب ماذا كان يفعل هؤلاء الذين وصفتهم بالمندسين؟

**كمال خلف:** نعم يا أفندم؟

**عبد القادر عيَّاض:** ماذا كان يفعل هؤلاء الذين وصفتهم بالمندسين حتى يكون هناك مبرر لقوات الأمن أن تقتحم حرم الجامعة وتقوم بما قامت؟

**كمال خلف:** نحن نقول احتمال يكون في ناس اندست داخل صفوف الطلبة وعملت

الحاجات اللي هي تكسير بعض النوافذ، دخول بعض المكاتب عنوة حاجة زي كده، وطبعاً هذه أمور خطأ كلها وأمور مش صح تُعمل في إدارة الجامعة أو في أي مبنى في المباني الإدارية في الجامعة كمبني الكليات لازم نحافظ عليها هذه منشآت بتاعتنا إحنا..

**عبد القادر عيَّاض: سيد أحمد..**

**كمال خلف:** فلانم نحافظ عليها، فالعناصر المندسة داخلهم اللي هي عملت الحاجات هذه وطبعاً أضير فيها الطلبة لأنه تقبض على مجموعة كبيرة منهم أخذت أحكام يعني غير مبررة الحقيقة أحكام سبعة عشرة سنة يعني الحقيقة كده قضاوا على حياتهم مش قضاوا على مستقبلهم، سبعة عشرة وهو عنده اثنين وعشرين سنة..

**عبد القادر عيَّاض:** طيب أستاذ أحمد الجهات الرسمية تقول بأن المظاهرات داخل الحرم الجامعي لم تكن سلمية وبالتالي وجب حماية الحرم الجامعي وجب حماية بقية الطلبة وجب احترام قانون الحرم الجامعي حتى لا يتم دخول قوات الأمن؟

**أحمد البقري:** يعني بداية أتقدم بس بخالص العزاء لأسرة الشهيد عبد الغني محمود شهيد جامعة الأزهر الطالب بالفرقة السادسة كلية الطب جامعة الأزهر، كما أتقدم بخالص العزاء لضحايا الجنود شهداء الجيش الذين قتلوا غداً أمس يعني المشهد كله برمته يعني أستاذي يقول أن الطلبة هي اللي اقتحمت، بعض الطلبة المندسين هم اللي اقتحموا مباني إدارة الجامعة ومشيخة الأزهر طيب ما المبرر الأمس أمبارح القوات الداخلية اقتحمت المدينة الجامعية لم يكن هناك مكاتب إدارية ولم يكن هناك موظفين لم يكن هناك أي شيء، إذن ما المبرر يعني كيف نبرر اقتحام قوات الداخلية المدينة الجامعية بالأمس؟! لكن هذه الحكومة الانقلابية دائماً تضع الشماعة على طرف آخر لكي تلقي باللوم عليه يعني هذه حكومة فاشلة لا تستطيع على انجاز أي شيء هي لكن عندما تبرر عمليات القمع والقتل للطلاب ترمي باللوم على الطلاب، تعلق بشماعتها على الفصيل الآخر وهم الطلاب الراضين لهذا الانقلاب الدموي، لكن نحن نتحدث الآن بشكل واضح أن الجنرال عبد الفتاح السيسي يدمر مصر الآن يدمر الماضي والمستقبل والحاضر.

**عبد القادر عيَّاض:** لنبقَ في موضوع الجامعة والحرم الجامعي إن لم يكن هناك تجاوزات ما الذي يدفع بقوات الأمن أن تقتحم الحرم الجامعي وتطلق الرصاص الحي والوضع في مصر لا يتحمل المزيد؟

**أحمد البقري: تمام.**

**عبد القادر عيَّاض: هل من تفسير لذلك؟**

**أحمد البقري:** الجامعات المصرية أستاذ عبد القادر هي جزء من المجتمع المصري هي جزء من تكوين المجتمع المصري، ما يحدث الآن في الشارع المصري في المشهد السياسي في مصر يؤثر بشكل مباشر على ما يحدث داخل الجامعات المصرية، لكن لماذا تنتفض الجامعات المصرية؟ نحن الآن في أكثر من سبعة أسابيع على بداية العام الدراسي والطلاب يخرجون كل يوم في مظاهرات سلمية، يرفضون هذا الانقلاب ويطالبون بالحرية ويطالبون بإعادة الدولة المدنية يطالبون بحياة كريمة آدمية لكن الآن بعد ثلاثين يونيو مزيد من عمليات القتل والقمع والاعتقال، أستاذي كنت أراه يتحدث ويقول أنّ الأحكام التي صدرت على الطلاب غير مبررة يعني هل يكفي عمليات الإدانة فقط لا سلطات الاحتلال تنتهج كل أعمال البطش والقوة لقمع الطلاب، لكن الحركة الطلابية تتعامل معها القوات الأمنية السلطات في مصر، فمنذ بداية العام الدراسي لجأت إلى كل السبل لكي يتم إيقاف الحركة الطلابية والثورة الطلابية داخل الجامعات المصرية بدعوا أول شيء بإصدار الضبطية القضائية فرفض طلاب مصر الضبطية القضائية ولن يقبلوا بها، لجنوا بعد ذلك إلى يعني مبرر أنا لا أجد مبررا بعد ذلك اليوم بعد فضيحة أمس واقتحام المدينة الجامعية، أول مرة قالوا اقتحام مشيخة الأزهر وحكموا على الطالبة سبعة عشرة سنة وأستاذي يتكلم على أن الطلبة على أن الطالب عمره سبعة عشرة سنة سبعة عشرة عام أخذ حكم كمان سبعة عشرة نتكلم أنه سيطلع مثلاً عنده اثنين وأربعين سنة من السجن تمام، فإذن الطلبة الآن يرفضون هذا الانقلاب..

**عبد القادر عيَّاض: طيب.**

**أحمد البقري:** يرفضون قمع السلطات بهذه القوة، ما حدث بالأمس أستاذ عبد القادر ونحن نتحدث بجريمة أمس حدث بالأمس حرب إبادة لطلاب جامعة الأزهر، منذ صباح أمس خرج طلاب الأزهر لرفض المحاكمة التي حكم عليها طلاب الأزهر اثنا عشرة طالب بالسجن سبعة عشرة عاماً وخرجوا في مسيرة حاشدة من الجامعة إلى مشيخة الأزهر فرع الدراسة مشوا في طريق طويل في الشارع لم يعتدوا على سيارة لم نر أحدا يرشق أيّ من المارة بالحجارة لم يعتدوا على أي محلات لم يعتدوا على أحد ولكن عندما وصلوا إلى مشيخة الأزهر تعاملت معهم قوات الداخلية بمنتهى القسوة

والقمع والقتل يعني سحل الطالبات، إحدى الطالبات بالأمس..

**عبد القادر عيَّاض:** دعني أنقل ما ذكرته الآن الأستاذ أحمد إلى ضيفي الدكتور كمال خلف من الذي يحمي الطلبة يحمي الجامعة، الجامعة دائما كانت منبرا للاحتجاج للتظاهر للتعبير عن الرأي كيف يحرم هؤلاء من التعبير عن رأيهم والقول بأن هناك مهندسين وأن هناك تجاوزات أين هي هذه التجاوزات التي تبرر ما قامت به قوات الأمن؟

**كمال خلف:** الحقيقة يعني ما فيش مبررات لتدخل الأمن بالطريقة السافرة هذه الحقيقة يعني، الكلام هذا مش صح، وبعدين اللي يمسكوه الطالب كأنه خلاص يقضوا على حياته، فهذا كلام مش صح، يعني في ناس كثيرة جدا عُمل لها مجالس تأديب ومجالس التأديب النهاردة لا يقل عن سنة أو سنتين حرمان، غير اللي هم تقدموا للمحاكمات وأخذوا الأحكام الفظيعة هذه، إيه 17 سنة هذا! يعني أنت قضيت على مستقبله رح يطلع بعد كذا إيه! رح يطلع حرامي بعد كذا أنت ضيعت مستقبله ضيعت حياته واحد يطلع عنده

أربعين سنة سيرجع طالب ثاني! لا عجلة الحياة تدور ولا ترجع للوراء، فهذا يعني معني كده القضاء على حياة ومستقبل الناس اللي حُكم عليهم الأحكام الكثيرة هذه..

**عبد القادر عيَّاض:** في هذه الحالة كيف يمكن حماية الطالب وحماية حرمة الجامعة؟

**كمال خلف:** طبعا لازم كذا حماية الطالب وحماية حرمة الجامعة هو المفروض كدا.

**عبد القادر عيَّاض:** كيف برأيك؟

**كمال خلف:** الحقيقة يعني أنا أقترح الطلبة تحدد مواعيد معينة مع إدارة الجامعة وإدارات الكلية للتظاهر، والمواعيد تبقى معلنة على شان خاطر ما حد يُضار فيها، ولا يحصل فيها نوع من تدخل الشرطة فيها ولا يحصل فيها نوع من العنف، فيا ريت أنه يبقى في تحديد لأوقات معينة للتظاهر مثلا يوم الاثنين يوم الخميس يوم الاثنين والخميس يوم السبت يوم الأربعاء داخل أسوار الجامعة، وتبقى الكليات اللي طالعة منها الطلبة عشان التظاهر أو المظاهرات تبقى إدارة الجامعة عارفة وتسمح لهم بذلك، عشان لا تطلب إدارة الجامعة وغيرها تدخل الشرطة أو لا تتدخل الشرطة مباغته من غير أي حاجة عشان نحمي أولادنا وبنفس الوقت يعبروا عن رأيهم.

**عبد القادر عيَّاض:** السيد أحمد، الجهات الرسمية والداخلية وقوات الأمن تقول أنها لا

تقوم بعمليات اقتحام أو عمليات اعتقال عشوائي وتتهم تيار الإخوان المسلمين بأنه هو من يحرص ويحرك كل هؤلاء الطلبة ويثير كل هذه البلايل وإنما تتعقب ما سمتهم مثيري الشغب والمعتدين على الأملاك وبالتالي هي تقوم بما تقوم به بشكل قانوني في مقابل أشخاص تتهم بأنهم مدفوعين سياسيا من قبل تيار سياسي؟

**أحمد البقري:** الأمر واضح فبين الاعتداء على المنشآت والممتلكات بالأمس أمبارح أمام الناس كلها اقتحام سكن طلبة يعني هم أمبارح اقتحموا سكن طلبة، القوات الداخلية وسلطات الانقلاب العسكري في مصر الآن تعرف جيدا أن الحراك الطلابي في مصر كبير وهي إضافة للموجة الثورية وللحراك الثوري في الشارع المصري، هم بالطبع لا بد أن يوأدوا تلك الحركة الثورية في مصر، لكن هم لم يعوا الدرس جيدا أن الطلاب طيلة العهود الماضية طلاب مصر كان لهم دور بارز في الحراك المجتمعي في الحراك الوطني بداية من عبد الناصر ثم السادات ثم مبارك كان الطلاب لهم مواقف بطولية يعني أتذكر سنة 1972 لما السادات أمر قوات الداخلية باقتحام جامعة القاهرة واعتقل آنذاك ألف وخمسمائة طالب وأغلقت الجامعات وصودرت ومنعت الأسر الطلابية من التكوين وكممت الأفواه كل ذلك حصل، الآن تحدث نفس الأمور، تقتحم الداخلية قوات الداخلية تقتحم الجامعات المصرية بدون أي مبرر، كان مبررهم أن إدارة الجامعة ومشخة الأزهر طب اليوم المدينة الجامعية بل بالعكس بالأمس إبادة، حرب إبادة، يقتل طالب من جامعة الأزهر داخل جامعة الأزهر، هذا الحرم الشريف الذي له قدسية، يعني هم يتكلموا عن فصل السياسة عن الجامعات المصرية، طيب أنا أتذكر أن الشيخ الطيب شيخ الانقلاب أحمد الطيب لما خرج في خارطة الطريق في 3 يوليو مع الجنرال عبد الفتاح السيسي قائد الانقلاب كان يمثل إيه؟ مش كان يمثل الأزهر وهي مؤسسة دينية هل لما ظهر في جمعة التفويض وخاطب الناس للنزول في الشارع هل مش كان يدعو الناس للتظاهر في الشوارع، لكن عندما يخرج الطلاب ليعبر الطلاب عن رأيهم ورفضهم لهذا الانقلاب الدموي وعودة إلى الشرعية وعودة إلى المسار الديمقراطي الذي حلمنا به نحن كطلاب مصر طيلة الستين عاما لم نجد شيئا، الأمر الخطير في هذه النقطة بالأمس الأستاذ يتحدث عن أن الطلاب يتحاوروا مع جامعة الأزهر ومع إدارة جامعة الأزهر أو مع إدارة الجامعات المصرية أمس حصلت مجزرة مذبحة المدينة الجامعية في الأزهر لم نسمع رئيس الجامعة إلى الآن، أين الدكتور أسامة العبد رئيس الجامعة بعد أن قتل الطالب عبد الغني برصاص بطلقات الخرطوش وأصيب أكثر من 120 طالب بإصابات خطيرة أثر بطلقات الخرطوش وأصيب أكثر من 200 طالب بحالات اختناق أين رئيس

الجامعة؟!

**عبد القادر عيَّاض:** لكن سيد أحمد هناك اتهام بأنه حدث في الأيام الماضية أكثر من مرة أعمال وصفت بأنها لا تليق بأن تحدث في حرم جامعي هو مخصص في الأساس للتعليم والدراسة مثلما جرى في جامعة الزقازيق أو جامعة المنصورة أو حتى جامعة القاهرة وبالتالي أصبح استدعاء قوات الأمن مسألة ضرورية.

**أحمد البقري:** تمام النقطة هذه مهمة جدا، استدعاء قوات الداخلية من قبل بعض رؤساء الجامعات بالنظر إلى أنه في أعمال عنف داخل الجامعات أكبر دليل على أن الطلاب يستخدمون كل السبل والوسائل السلمية للدفاع عن أرائهم، عميد كلية الهندسة جامعة الزقازيق الأسبوع الماضي هذا الأسبوع عندما خرج إلى الطلاب عندما أعلن اتحاد طلاب كلية الهندسة الإضراب ومنع دخول الامتحانات خرج إليهم في بيان واضح من إدارة الجامعة بأنهم يعتذروا إلى الطلاب بسبب الإساءة إليهم، هم الآن يريدون إعادة الجامعات المصرية إلى الأسوأ، الآن لا نتحدث عن عصر مبارك، عصر مبارك بما نراه الآن هو بالعصر الهين، هم عايزين يعيدوا الجامعات إلى ما هو أسوء من أيام مبارك الآن يقتل الطلاب داخل الجامعات المصرية الآن يعنقل الطلاب داخل الجامعات المصرية، نقطة بس هامة أن حزين جدا من بيان مشيخة الأزهر النهاردة، هذا البيان الهزيل الذي كنا نتوقعه نحن كطلاب الأزهر أو كطلاب مصر لأن هذا الشيخ كان كأحد جنرالات الانقلاب العسكري، وكان عضو سياسات الحزب الوطني يتحدث البيان ويقول أن الأزهر يتألم ويرفض ما يقوم به بعض الطلاب أولا بيان المشيخة يُحمّل الطلاب بدون أي تحقيق لسه..

### ضوء أخضر لرؤساء الجامعات لاستدعاء الحلول الأمنية

**عبد القادر عيَّاض:** طيب سوف ألتقط منك هذه الفكرة لأسأل ضيفي الدكتور كمال خلف عن هذه الاتهامات الموجهة للمسؤولين على مستوى الجامعات بأنهم أصبحوا أدوات في أيدي من يوصفون بالانقلابيين في مقابل الطلبة وكان الأجدر بهم أن يقفوا مع الطلبة في مقابل أي جهة أخرى.

**كمال خلف:** المفروض أن في وقفة عادلة، لذلك أقول بأنه يجب أن يحدد لها مواقع وأوقات محددة للتظاهر معلنة داخل الجامعة، تظاهر سلمي بدون عنف بمعرفة إدارة الجامعة ومعرفة عمداء الكليات وبدون تدخل الشرطة معهم خالص، عشان خاطر نحمي



أولادنا ويعبروا عن رأيهم بطريقة سلمية، لكن لا تتدخل الشرطة معهم وتضربهم بالرصاص الحي وتقبض عليهم وتلفق لهم تهماً.

**عبد القادر عياض:** ولكن الشرطة تقول بأنها تتدخل كل مرة دكتور كمال بأن الشرطة تتدخل كل مرة بناء على طلب المسؤولين بالجامعات؟

**كمال خلف:** ما هي هذه المشكلة، المفروض المسؤولين في الجامعات يعرفوا الطلبة عايزة إيه بالضبط ويعبروا عن إيه، وفي نفس الوقت يكون التظاهر سلمي بدون عنف وبدون تخريب وبدون تكسير تحت رعاية إدارة الجامعة عشان لا تتدخل الشرطة.

**عبد القادر عياض:** أشكرك دكتور كمال خلف أستاذ كلية الهندسة بجامعة الأزهر، كما أشكر ضيفي هنا في الأستوديو أحمد البقري نائب رئيس اتحاد طلاب مصر شكراً جزيلاً لك، في الجزء الثاني من حلقتنا بعض الفاصل نناقش الجدل الدائر في مصر بعض موافقة لجنة الخمسين على مادة في مشروع الدستور تسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، بعد الفاصل.

### [فاصل إعلاني]

**عبد القادر عياض:** أهلاً بكم من جديد وافقت لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري على مادة تنص على محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في حالات محددة حيث نصت المادة على أنه لا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على منشأتها العسكرية أو معسكراتها أو ما في حكمها أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد أو الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظيفتهم، لمناقشة هذا الموضوع معنا في الأستوديو كل من: حاتم عزام نائب رئيس حزب الوسط والمنسق العام لجبهة الضمير وسليمان الحكيم الكاتب الصحفي أهلاً بكم، أستاذ حاتم مادة مضبوطة مفصلة يرى فيها البعض أكثر تحديداً مما كان حتى في الدستور كما يعرف بدستور مرسي محددة بما فيها هل هي خطوة للأمام برأيك؟

### جدل حول موافقة الـ50 على محاكمة المدنيين عسكرياً

**حاتم عزام:** أولاً خليني أقلك ما فيش حاجة اسمها دستور مرسي، في حاجة اسمها

دستور الشعب المصري الذي أقره بآليات ديمقراطية عام 2012 إنما خليني..

**عبد القادر عيَّاض:** فلنعتبره مصطلح إعلامي للإيجاز والاختصار.

**حاتم عزام:** تمام، أنا بس أختلف مع المصطلح لأنه شخصنة الأمور هذا ما نريد أن نتخلص منه في مصر، الأمر الأهم إنه هذا الخلاف الحقيقي يعني ما ذكرته حضرتك خلافا حقيقيا بمعنى دستور 71 اللي هو الدستور اللي أقر في عهد حسني مبارك..

**عبد القادر عيَّاض:** السادات.

**حاتم عزام:** أه من أيام السادات وعدّل في عهد حسني مبارك لم يذكر أبداً نص واضح وصريح بعدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية وأنا معي هذا الدستور أهو، وفيه المادة رقم 183 قال: "ينظم قانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في هذا الدستور"، والمحاكم العسكرية للمدنيين تمت في عهد مبارك تحت ظل هذا الدستور، إنما ما حدث في دستور 2012 الذي أقرته جمعية دستورية منتخبة على مرحلتين من الشعب المصري وأستفتي عليه ووافق عليه ثلثي الشعب المصري أنه لأول مرة في الدساتير المصري وأنا معي نسخة كاملة من هذا الدستور لكي أوثق ما أقول، لأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية ينص صراحة على عدم جواز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وأقول ل حضرتك إنه في المادة 198 نصت الآتي: "القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة يختص دون غيره بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وضباطها وأفرادها ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري" هذه أول مرة نضع هذه المادة في دستور مصر، "إلا في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة ويحدد القانون تلك الجرائم ويبين اختصاص القضاء العسكري" أي أن المشرّع الدستوري وضع الاستثناء أن لا يحاكم المدنيين أمام محاكم عسكرية نمرة واحد أقرها، ثانياً قال إنها إلا في الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة وأحال ذلك إلى المشرّع القانوني أي البرلمان المنتخب بس أكمل عشان..

**عبد القادر عيَّاض:** ولكن يقال أيضاً أستاذ حاتم هذه فقط فاصلة حتى.. تفضل.

**حاتم عزام:** وكان هنا صراع واضح من المجلس العسكري معنا، أنا كنت عضو في الجمعية التأسيسية للدستور، فأنا أقول لك شهادة للتاريخ كان المجلس العسكري يطلب نصاً ما تم إضافته اليوم نصاً ورفضنا وقلنا أنه لا يمكن أن نضع هذه المواد ولا يمكن أن

نتوسع بهذا الشكل في اختصاصات القضاء العسكري لأن هذه المواد الفضفاضة وأنا هاجي لحضرتك في شرحها يعني تفتح باباً واسعاً لمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، ولكن اتفقنا على أن نحيل هذا إلى برلمان منتخب بإرادة شرعية حتى يضع هذا الكلام وكان كلنا ثقة إن أي برلمان هيجي منتخب من قوى مدنية مشاركة باختيار شعبي حر ستكون حريصة بالطبع على أن لا تعطي صلاحيات واسعة للمجلس العسكري في هذا القضاء، ولذلك أحيل التفصيل في هذه المادة بعد استثناء المدنيين للبرلمان المنتخب تعال نشوف بقى حضرتك ما صدر..

**عبد القادر عياض:** فقط حتى نفتح المجال حتى يكون الحديث يعني عفواً ولكن فقط التوازن في إعطاء الوقت الضروري..

**حاتم عزام:** كان زمني خلصت والله سأتركه زي ما هو عايز، المادة المقترحة هي المادة 174 بص حضرتك قال إيه أنا بسميها عصابة الخمسين بتاعت الدستور اللي هي تسرق الديمقراطية الآن لمصلحة الحكم العسكري، قال إنه "القضاء العسكري جهة قضائية مستقلة يختص دون غيره بالفصل في كافة الجرائم المتعلقة في القوات المسلحة وضباطها وأفرادها ومن في حكمهم"، من هم من في حكمهم؟

**سليمان الحكيم:** يا أستاذ حاتم في قبل كده.

**حاتم عزام:** والجرائم المرتكبة- أنا أقرأ إيه- من أفراد المخابرات العامة المخابرات العامة أثناء وبسبب الخدمة..

**عبد القادر عياض:** أستاذ سليمان لك عفواً..

**حاتم عزام:** وكل شوي يقول لك إيه والمنشآت العسكرية ومن في..

**عبد القادر عياض:** سأعود لك، لك نفس الوقت حتى تعلق على مسألة هذه المادة هل هي خطوة إلى الأمام أفضل الممكن كما قالت حركة تمرد برأيك أم لا؟ كان بالإمكان أفضل من هذه المادة بأن لا يتم محاكمة المدنيين أياً كانت التهم أمام محكمة عسكرية وأن يختص القضاء المدني بهذه المسألة؟

**سليمان الحكيم:** ثواني، هو الأستاذ حاتم محق فيما قال ولكن أنا عايز أقوله إنه هي نفس المادة تقريباً والخلاف الوحيد فقط بين المادتين في دستور 2012 ودستور 2013 هو إنه

جاء بالتفصيل اللي الأستاذ حاتم يعترض عليه، تفصيل الجرائم التي يحاكم عليها المدنيون أمام المحاكم العسكرية..

**عبد القادر عياض:** ويقول لك بأن هذا ما طالب المجلس العسكري بالتفصيل.

**سليمان الحكيم:** وأنا سأقول لك هم رفضوا ليه وسأقول لك هم رفضوا ليه، هم رفضوا هذه التفصيلات ليه ساعتها إنه الدستور في 2012 دستور الإخوان أو دستور 2012 أحال هذه التفصيلات إلى مجلس الشعب ليصدرها في قانون، فهذه التفصيلات اللي هي الجرائم التي ينص عليها القانون أحالها إلى مجلس الشعب وهم أصرروا على إحالتها إلى مجلس الشعب وعدم تفصيلها في الدستور لأنهم كانوا يضمنون أن مجلس الشعب بتاعهم بأكثرية لو سمحت..

**حاتم عزام:** ما كنش في مجلس شعب كان أتحل مجلس الشعب كنا لسه سننتخب مجلس شعب جديد!

**سليمان الحكيم:** ثواني، ثواني لا مش صحيح ده أعضاء منتخبين يا أستاذ اللي عملوا دستور 2012 أعضاء منتخبين من مجلس الشعب..

**حاتم عزام:** أيوه بس كان حل مجلس الشعب ساعتها كانت ستجرى انتخابات بعدها بعد هذا الدستور، ما كنش حد يعرف مين الأغلبية مع مين..

**سليمان الحكيم:** بالراحة عليّ طيب مين اللي كان..

**حاتم عزام:** ما أنا أهو بالراحة ما كنش في أغلبية وما كنش في مجلس شعب..

**سليمان الحكيم:** طيب أغلبية هذه اللجنة كانت منين يا أستاذ 67..

**حاتم عزام:** لا يا أفندم راجع حضرتك المؤتمر الذي عقد في حزب الوفد الذي أعلنت فيه كل القوى موافقتها بال.. على الإجماع على التوافق على هذه اللجنة بتشكيلها الحاصل وأنا حضرت بنفسي لمدة أسبوع في فندق سوفتيل دعوة لكل هؤلاء الفرقاء...

**سليمان الحكيم:** أستاذ حاتم سؤال أنت إخوان ولا مش إخوان؟

**حاتم عزام:** أنا حضرتك كنت في حزب الحضارة لست من الإخوان المسلمين..

**سليمان الحكيم:** يعني عايز تقول لي إن حزب الوسط وعبد المنعم أبو الفتوح اسمه أبو العلا ماضي ليس إخوانياً؟

**حاتم عزام:** لا ليس إخوانياً بالعكس..

**سليمان الحكيم:** وأنت لست إخوانياً ومحسوب ليس إخوانياً؟

**حاتم عزام:** أقول لحضرتك إزاي ده إحنا حزب الوسط حضرتك دخل الانتخابات التشريعية منفرداً بقوائم منفردة في حين إن حمدين صباحي وأيمن نور وكل الأحزاب الثانية دخلت تتحالف بالديمقراطي..

**عبد القادر عياض:** طيب هذا تفسيرك الأولي سيد سليمان، ماذا عن النقطة الثانية؟

**حاتم عزام:** أرجو أن لا تشخصن الأمور يا أستاذ سليمان حضرتك تركت.. حضرتك بتقول كانوا عارفين إن مجلس الشعب بتاعهم ما كنش في مجلس شعب وكان لسه لم يُنتخب..

**سليمان الحكيم:** لكن أعضاء اللجنة كانوا مجلس شعب ومنتخبين بأكثرية من..

**عبد القادر عياض:** أستاذ سليمان حتى نمضي بالنقاش، ضيفاي الكريمين ماذا عن النقطة الثانية عفواً النقطة الثانية..

**سليمان الحكيم:** أستاذ عبد القادر انسحب من لجنة الدستور التي وضعت هذا النص، يا أستاذ..

**حاتم عزام:** جم عشان يحطوا نص..

**عبد القادر عياض:** أستاذ سليمان ذكرت يا أستاذ سليمان يا أستاذ سليمان..

**سليمان الحكيم:** أنا آسف.

**عبد القادر عياض:** ذكرت تفسيرك الأول ماذا عن الثاني؟

**سليمان الحكيم:** الثاني أولاً يعني إنه النص بهذا التفصيل لا يسمح بأي اختراق وأي تحايل لأنه سيلتزم بها أيّاً كان المجلس القادم أو مجلس الشعب القادم أيّاً كانت الأكثرية

أكثرية علمانية أو أكثرية إسلامية أو أياً كان لكن أنا عايز أقلق حاجة مهمة جداً أولاً لا بد من النص بهذا التفصيل ليه؟ لأن حينما أقول لك أن هناك قانونا بقطع يد السارق وحينما تقدم على السرقة وأنت تعلم إن قانون السرقة أو عقوبة السرقة هي قطع اليد فأنت الذي اخترت العقوبة مش مجلس الشعب ولا أي مجلس آخر، أنت تسرق وأنت تعلم أنك سوف تقطع يدك فبالتالي تكون أنت قد اخترت عقوبتك وذهبت إليها بكلتا قدميك دي واحد، الحاجة الثانية أنا بقول ليه هذه التفصيلات؟ الحاجة الثانية إن مش المشكلة هنا خالص المشكلة مش هنا أنا طبعاً ضد من حيث المبدأ أنا وحاتم وأي حد ضد محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، أنا لو عضو في لجنة الدستور كنت أقول سأحل المشكلة دي إزاي، أن يكون للنائب العام في القضايا المتعلقة بالعسكر، أن يكون النائب العام عسكرياً والقضاة يعني يقيم الدعوى نائب عام عسكري لأنه هو المدار والحكم لقضاة مدنيين، هنا كان في حل مهم جداً لكن لم ينتبهوا له هؤلاء أو لجنة الدستور لكن عايز أقول لك في حاجة مهمة وأهم من هذا هي مقدمة، في حاجة أهم بعد إندك يا أستاذ حاتم.

**عبد القادر عياض:** تفضل ما زال وقتك يسمح حتى نكون متوازنين.

**سليمان الحكيم:** أنت تحاكم مدنيين أمام محاكم عسكرية لماذا لا يحاكم العسكر أمام محاكم مدنية؟ يعني أنا رجل عسكري ضابط وطلقت مراتي ورفعت عليّ دعوة نفقة أتحاكم أمام محاكم عسكرية! هذه قضية مدنية، لماذا لا؟ مثلاً ضابط ضرب عيل في حادث سيارة أو ضرب حد يعني أو قتل حد وهو في الخدمة لماذا يحاكم أمام محكمة عسكرية في قضية مدنية؟ هذه هي المشكلة، لا بد..

**عبد القادر عياض:** طيب أنا سأسأل سؤال مختلف هو نفسه نفس الموضوع لكن من زاوية مختلفة.

**سليمان الحكيم:** ما دام سمحت بمحاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية كان لا بد أن توافق على أن يحاكم العسكريين أمام محاكم مدنية في القضايا المدنية، أنا أحاكم كمدني أمام محاكم عسكرية في قضايا عسكرية صح، لكن أن يحاكم العسكر أيضاً أمام محاكم مدنية في القضايا المدنية.

**عبد القادر عياض:** طب سأخذ تساؤلك هذا لأطرح أيضاً شق آخر يتعلق بنفس هذا السؤال لكن من جهة أخرى، لماذا كل هذا الإصرار وهذا التشبث من قبل المؤسسة العسكرية على هذه المادة رغم الجدل السياسي حتى مع من هم أنصار المؤسسة

العسكرية، لماذا يتشبثون بها؟ هل المنظومة وترسانة القوانين في المحاكم المدنية غير كافية لمتابعة وملاحقة من يتهم في قضايا تصبح من اختصاص المحاكم العسكرية، لماذا التمسك بها هل من تفسير سياسي أمني لهذه المسألة، أستاذ حاتم؟

**حاتم عزام:** نعم دعني أصحح بس حاجتين أولاً أنا لست من الإخوان المسلمين ولا عصام سلطان وأبو العلا ماضي كانوا في الإخوان وخرجوا من سنة 1995 وبينهم وبين الإخوان المسلمين إشكالية كبيرة جداً تاريخية إلا أنهم واقفين دي الوقت مع الديمقراطية والحق ولذلك هم يشاع عنهم إنهم إخوان وخلايا نائمة وهكذا.

**عبد القادر عياض:** طيب موضوعنا.

**حاتم عزام:** إنما عصام سلطان كان المنافس الرئيسي للدكتور محمد سعد الكتاتني في الانتخابات على رئاسة البرلمان وحزب الوسط نزل مستقلاً.

**عبد القادر عياض:** الوقت يداهمنا موضوعنا.

**حاتم عزام:** أنا بقول لحضرتك المادة 174 بهذا الشكل مادة فضفاضة بمنتهى الوضوح، وأنا مش أقول لحضرتك رأيي بس أنا جايب لحضرتك تصريح عشان الأستاذ يتهمني بقى إنني أنا بدافع عن الإخوان عشان أنا إخواني وخليّة نائمة أنا أقول له ماشي.

**سليمان الحكيم:** لا مش خلايا نائمة خلايا صاحية.

**حاتم عزام:** كثر خيرك، وهذا على فكرة أنا بالنسبة إليّ ليست سبة الإخوان فصيل وطني أحترمه وأقدره زي ما أحترم كل الفصائل الوطنية وأحترم الأستاذ سليمان، اليوم السابع يعني نشر على لسان رئيس محكمة استئناف الإسكندرية بتاريخ 11/21 يعني قبل يوم أو يومين قوله: "أن النص في التعديلات الدستورية التي تعدها لجنة الخمسين بشأن حالات محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري جاء موسعاً لاختصاص القضاء العسكري بصورة ملحوظة عن النص في دستور 2012 حيث أعطى للقضاء العسكري سلطة اختصاص أوسع بكثير عن اختصاصها السابق وهو الأمر الذي يخرج النص عن الغاية التي وضع من أجلها"، هذا كلام رئيس محكمة استئناف وليس كلامي أنا شخصياً، الأمر الثاني أنه الأستاذ يقول أنه نحن وضعنا هذا في الدستور، بس حضرتك النص يقول إيه؟ بقلك: "القوات المسلحة وضباطها وأفرادها ومن في حكمهم" مادة مطاطة جداً، "والجرائم المرتكبة من أفراد المخابرات العامة" إيه دخل المخابرات العامة

بالقضاء العسكري، "أثناء وبسبب الخدمة ولا يجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشر على منشآت القوات المسلحة أو معسكراتها أو ما في حكمها" ما هي في حكمها، مادة واسعة جداً.

**سليمان الحكيم:** معسكرات الأمن المركزي.

**حاتم عزام:** ثواني بس، مادة أخرى أنا جاي لحضرتك أو وثائقها معلى بقى أديني فرصة أديني فرصة لا في حكمها لا النص غير واضح، "أو وثائقها أو أسرار عسكرية أو أموالها العامة" جزيرة القرصاية وإحنا نكتب دستور 2012 كان هناك قوات عسكرية تهاجم مدنيين في جزيرة القرصاية بحجة أن جزيرة القرصاية مملوكة للمؤسسة العسكرية، يا سيدي كل الأراضي والقضاء في مصر ملك المؤسسة العسكرية هذه تعتبر أموال عامة طيب.

**عبد القادر عياض:** لم تجبن على سؤالي وسأحوله للأستاذ سليمان.

**حاتم عزام:** لا أنا هاجي لحضرتك، هذا ما يتم الآن هو بالحرف وثيقة السلمي، بالحرف وثيقة السلمي اللي رفضها كل ثوار 25 يناير ونزلنا في الشوارع في مليونية المطلب الواحد قبل محمد محمود عشان نسقط وثيقة السلمي، أقول لحضرتك مادة ثانية في غاية الأهمية أهم من هذه المادة قبلها مجلس الدفاع الوطني في دستور 2012 الذي وضعناه كان هناك 7 مدنيين و7 عسكريين أي كان هناك توازناً بين التمثيل المدني المنتخبين وبين العسكريين، أما في هذه المادة بتاعة عصابة الخمسين فأنت عندك العسكريين عددهم أكثر، وأعيد تشكيلها بحيث يكون العسكريين أكثر من المدنيين والغالب في التصويت مين، النقطة الأخيرة مجلس الدفاع الوطني إحنا ذكرنا يناقش الموازنة العامة ورفضنا أن نضع أن يكون موازنته مادة واحدة في الدستور الآن المقترح بقول لك في مجلس الدفاع الوطني وفي المادة 173 من وثيقة الخمسين دي "عند مناقشة الموازنة العامة- بقول لك- يدرج رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة" هذه وثيقة السلمي التي تعسكر الدولة.

**عبد القادر عياض:** أستاذ سليمان، أستاذ سليمان يعني بغض النظر عن هذه التفاصيل نبقى فيما يتعلق بسؤالي لماذا تمسك المؤسسة العسكرية بهذه المادة بهذا البند هل القضاء المدني غير كافٍ ليقم بهذا الدور؟



**سليمان الحكيم:** لا أنت عندك في قضايا الأحوال الشخصية لما تبقى وحدة رافعة قضية على زوجها لسبب لا يقال أنه بسبب تعامله معها بطريقة غير شرعية، القاضي يأمر بجلسة سرية بين الزوج والزوجة والمحامين ليه؟ لأن هذا كلام لا يخرج إلى العلن حفاظاً على سرية العلاقة الزوجية، هكذا هنا أيضاً لما أقول..

**عبد القادر عياض:** كيف لم أفهم! هل هذه الخصوصية فقط للحالة في مصر، مجموع دساتير مختلف دول العالم هناك قضاء مدني يقوم بهذه المسألة.

**سليمان الحكيم:** يا أستاذ عبد القادر بس ثواني، القضايا المتعلقة بجرائم القوات المسلحة قضايا من أسرار الدولة يعني أنت بتحقق مع جاسوس ثم اكتشفت أن هذا الجاسوس يعني لدولة عربية صديقة يعني الإعلان عنها والنشر فيها يمس العلاقة بدولة لك فيها مصالح، في قضايا التجسس لا بد أن تكون التحقيقات سرية والحكم أيضاً لناس مؤتمنين على هذه العلاقات السرية أو هذه الأسرار السرية، كل ما يتعلق بالقوات المسلحة هو أمن قومي يتعلق بالأمن القومي بجيش بلد مش أشياء مرمية بالسوق على الرصيف، القوات المسلحة وأسرارها ووثائقها ليست ملقاة على الرصيف لكل من أراد أن يطلع عليها، ولكنها أسرار تتعلق بأمن قومي بعلاقة جيش بتسليح جيش بمصائر جيش بمصائر أرواح.

**عبد القادر عياض:** هذا لن أجادل فيما ذكرت ولكن إذا ما قارنا ما قلته الآن مع مجموعة تجارب لمجموعة دول هذا الأمر غير موجود، هل جيش مصر أحرص على المسائل الأمنية عندما نقارنه بدول أخرى هناك منظومة قوانين مدنية تحاكم وتتابع وتحصر أيضاً على مسألة الأمن القومي، أليس هذا مجرد حجة إدعاء لإبقاء القبضة العسكرية في متابعة المدنيين بحجة الأمن القومي المصري؟

**سليمان الحكيم:** لا لا هو مش كده طبعاً القبضة العسكرية والكلام دا كله كلام مش صحيح، لكن هي المسألة فين أنه هذه أسرار تتعلق بدولة وتتعلق بجيش ولا بد أن تظل هذه الأسرار في هذا الإطار فقط ولا يخرج عنه، في إطار السرية وأهمية هذه المؤسسة بالذات لدى البتاع، أنا اللي عايز أقول بس حاجة أنه المشكلة هنا، أنا نسيت..

**عبد القادر عياض:** طيب إلى أن تتذكر أستاذ حاتم.

**حاتم عزام:** أنا عايز أقول حاجة.

## خصوصية الجيش ومسألة حماية الأمن القومي

**عبد القادر عيَّاض:** في المقابل أيضاً في المقابل، أليس من حق المؤسسة العسكرية ومصر لها خصوصيتها سواء جغرافياً بقربها من على سبيل المثال من إسرائيل أو ما تعيشه الآن أن تبقى مسألة محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية بالنظر إلى جملة معطيات كما ذكر الأستاذ سليمان تدخل في إطار الأمن القومي المصري ولا تفسر بتفسيرات أخرى لها علاقة بما يراه الخصوم السياسيين بقبضة عسكرية أو بسلطة عسكرية.

**حاتم عزام:** إحنا عندنا- أنا سأجوب حضرتك بمنتهى الموضوعية- عندنا شقين لا بد من أن نفرق بينهم أول حاجة إيه هي الجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة وإيه هي إحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية؟ لا بد أن نفرق بين هاتين النقطتين، لا أحد يقول بأن الجرائم المتعلقة بالشأن الداخلي للقوات المسلحة أن يحاكم فيها القضاء العادي، حتى إحنا لم نقل كده في دستور 2012 وإحنا مدركين أن طبيعة التحول الديمقراطي في العلاقات المدنية العسكرية لا بد أن يتم بشكل متدرج وبشكل عقلاني وبشكل يحترم المؤسسات هذا قولاً واحداً، لكن ما نحن ضده أن يُحال المدنيين إلى محاكمات عسكرية لا بد أيضاً أن لا تكون هناك ذريعة، نحن عندنا سابقة في مصر وتاريخ يدل على كده، لغاية النهاردة الطلبة في السويس تحاكموا بمحاكمات عسكرية الصحفيين تحاكموا محاكمات عسكرية، تاريخ مصر في المحاكمات العسكرية للمدنيين أسود، في أول يوم في البرلمان كنا نرتدي وشاحاً أصفراً عليه "لا للمحاكمات العسكرية"، في أول يوم في البرلمان المنتخب، أنا عايز أقول ل حضرتك أنه إحنا لسنا ضد خصوصية القوات المسلحة ولكن هناك..

**عبد القادر عيَّاض:** هذه هي الشعرة- أستاذ حاتم- هذه الشعرة بين الحالتين كيف يمكن ضبطها في الدستور مثلاً لو مدني حمل سلاح واعتدى على مؤسسة عسكرية.

**حاتم عزام:** مش في الدستور، مش في الدستور حضرتك دي مكانها مقرها يعني مكانها لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان المنتخب ولذلك إحنا أقرينا في الدستور 2012 المادة أنه القضاء العسكري له علاقة بس بالجرائم المتعلقة بالقوات المسلحة لم ننص على هذه العبارات الطويلة التي توسع من اختصاصاته بالدستور، لأنه لو القانون طلع مخالف لهذه العبارات الفضفاضة الان يبقى غير دستوري وبالتالي المؤسسة العسكرية حصّنت نفسها بمادة دستورية، إنما إحنا تركناها للمشرع، حينما يأتي مجلس دفاع الأمن

القومي يدرس هذا الأمر ويضع هذه الضوابط بشكل مع دراسة تجارب الدول الأخرى، دي نمرة واحد نمرة اثنين أنا أحتج على فكرة الاستدلال بعلاقة زوجية بين واحد ومراته هذا شأن خاص إنما إدارة الدول شأن عام..

**سليمان الحكيم:** لا يعني هو المقصود يا أستاذ حاتم حساسية الموضوع وخروجه إلى العلن

**حاتم عزام:** الموضوع حساس..

**سليمان الحكيم:** خروجه إلى العلن فإذا كان هذا يحدث بين زوج وزوجة فلا بد أن يحدث بين دولة ودولة يعني الأولى أن يحدث بين دولة ودولة وليس بين زوج وزوجته هذا اللي أنا عايز أقوله.

**حاتم عزام:** لا لا..

**عبد القادر عياض:** لن نقف كثيرا أمام هذه المسألة.

**حاتم عزام:** جيش الدولة مؤسسة عامة يمولها المصريين من جيوبهم، هو الجيش ينفق أمواله منين يا أستاذ عبد القادر؟ من جيوبي أنا والأستاذ سليمان ودافعي الضرائب المصريين دي موازنة الجيش اللي إحنا بنحبه ونحترمه ونتمنى له الازدهار، ولكن لا بد أن تكون هناك مساءلة لهذه المؤسسة في إطار احترامها مش في إطار عدم احترام، هذه مساءلة تكون من خلال البرلمان المنتخب ولا يصح أن يتوسع في الدستور بهذا الشكل حتى يتيح أو يفتح باب الحبل على الغارب لمحاكمة المدنيين، نمرة اثنين أنا ضربت لحضرتك مثالا..

**سليمان الحكيم:** نمرة خمسة نمرة خمسة مش اثنين..

**حاتم عزام:** نمرة ستة عشان ما تزعش يا أستاذ سليمان، أنا ضربت لحضرتك مثال برئيس محكمة استئناف الإسكندرية الآن ده توسع ويخشى مش معروف إيه سببه لكن سببه هو شرعة إحالة المدنيين للمحاكمات العسكرية..

**سليمان الحكيم:** لا أنا أقولك سببه بس بعد إذنك دقيقة وحدة..

**حاتم عزام:** الحاجة الثالثة الأخيرة.

**سليمان الحكيم:** دقيقة واحدة أنا أقولك سببه إيه؟

**حاتم عزام:** يعني بص حضرتك سبت لحضرت الوقت أترك لي الوقت، الحاجة الثالثة المادة 173 اللي ذكرتها..

**عبد القادر عياض:** سجلها.

**حاتم عزام:** المادة 173 اللي ذكرتها في وثيقة عصابة الخمسين هذه تقول إيه؟ تقول إنه مجلس الدفاع الوطني أعيد تشكيله بغلبة للعسكريين ويناقد الموازنة بغلبة العسكريين عن المدنيين وتدرج مادة واحدة، دي بالضبط وثيقة السلمي، الأستاذ إبراهيم يعلم هذا، دي وثيقة السلمي اللي إحنا كلنا رفضناها أضف إلى دي؛ لتحسين وزير الدفاع لمدة 8 سنوات يبقى أنت تضع المؤسسة العسكرية دولة فوق الدولة ليس داخل الدولة بغياب شخص مبارك أصبح الآن المسيطر في هذا الدستور ليس شخص الرئيس ولكن المؤسسة العسكرية.

**عبد القادر عياض:** طيب حتى لا يطول النقاش، أستاذ سليمان كان لديك تعليق، تفضل.

**سليمان الحكيم:** أنا أقولك إيه الأستاذ حاتم كان بقول إيه المدنيين أمام محاكم عسكرية؟ إذا أقيمت تنظيمًا عسكريًا مسلحًا فقد خرجت من الإطار المدني للتشكيل العسكري، أنت عامل تشكيل عسكري أصبحت الآن عامل تشكيل له طابع العسكرية، فأصبحت الآن في ذمة العسكرية بما لديها من قوانينها هذا طبيعي، يعني أنت مسلح تنظيم مسلح أصبحت قوات مسلحة تحاكم وفقا لما تحاكم به أفراد القوات المسلحة أنت الذي.. وأنا اللي أنا قصده، ثواني بس..

**حاتم عزام:** هذا كلام غير صحيح دستوريا يا أستاذ سليمان.

**سليمان الحكيم:** ثواني بس هذا مش دستوريا هذا واقعيًا أنا أكلمك واقعيًا، لما تعمل تشكيلًا مسلحًا..

**حاتم عزام:** ده مقرر بموجب الدستور..

**سليمان الحكيم:** يا أستاذي الله يخليك، ما هو بموجب الدستور ده..

**حاتم عزام:** ده تبعنا تبع 2012..

**سليمان الحكيم:** لا ما أنا ساجيء لك لـ2012 أنا جاي لك لـ2012 أنت تفاخر بـ2012 في هذه المادة أنا أقولك بقي 2012 قال إيه؟ قال: أنه يحاكم أمام المحاكم العسكرية كل من خرج من الخدمة العسكرية وأحيل على المعاش يحاكم، يظل أيضا عسكريا حتى لو ترك الخدمة العسكرية وانضم إلى القطاع المدني، يحاكم محاكمة عسكرية تصورا! تصور وده الدستور تبعهم يعني واحد قائد ولا واحد بتاع أو عسكري حتى عادي ارتكب جريمة وبعد أن أحيل على المعاش يحاكم أمام محكمة عسكرية، هل يعقل هذا؟

**حاتم عزام:** في أي مادة دي يا أفندم؟

**سليمان الحكيم:** لا لا موجودة ده موجودة..

**حاتم عزام:** لا قل لي نصها عشان أحاورك فيها.

**سليمان الحكيم:** وإحنا قلنا ساعتها يا جدعان هذه المادة معمولة أصلا للمجلس العسكري.

**عبد القادر عياض:** هل تتكر وجودها؟

**سليمان الحكيم:** ثواني، ثواني، أنا شخصيا كتبت مقال وقلت هذه مادة تحصن المجلس العسكري اللي هو طنطاوي وغيره من المحاسبة على جرائمهم التي ارتكبوها في حق هذا الشعب بعد خروجهم من الخدمة ده كان تحصين.

**عبد القادر عياض:** في ظل الشكوك..

**سليمان الحكيم:** تحصين العسكريين مش بس تحصينهم أثناء الخدمة.

**عبد القادر عياض:** عفوا في ظل ما ذكره، عفوا أستاذ سليمان..

**سليمان الحكيم:** أنا كنت أناقشها مع..

**المؤسسة العسكرية دولة فوق الدولة**

**عبد القادر عياض:** أستاذ سليمان أشار الأستاذ حاتم قبل قليل إلى مجموعة نقاط تصب في مجملها في كما قال أن تكون المؤسسة العسكرية دولة فوق الدولة، كيف يمكن إزالة هذه الهواجس؟ واعتبر أن هذه النقاط قد أثرت من مواطن مصري بسيط، كيف يمكن طمأنة المصريين بأن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة من ضمن مؤسسات موجودة في الدولة لا تعلق على الدولة وأن القانون يطالها في ظل كل هذه الإجراءات فيما يتعلق بوزير الدفاع ومنحه فترتان فيما يتعلق بهذه المادة، كيف يمكن طمأنة المصريين بأن ثورتهم تسير في الاتجاه الصحيح؟

**سليمان الحكيم:** المشكلة ليست هنا، مشكلة الدولة فوق الدولة أنا أقول لك أنا ناصري وأقول لك أن العسكر أصبحوا دولة فوق الدولة، وأقول لك أكثر وراح أبسطك أنه الدول المفروض أن الدولة لها جيش، إحنا بمصر عندنا جيش له دولة، وأنا قلت هذا سابقا أنا أقولك هذا الكلام سليمان الحكيم الناصري من ظفره تحت إلى فوق، ودفعت ثمن ناصريتي طوال 40 سنة أقول لك هذا الكلام لأنني عيني على الوطن وليس على الجيش ولا على البتاع، ولكن عايز أقولك حاجة مهمة جدا أنه المشكلة مش هنا، مش هنا مش في الدستور ده ولا في المادة دي، المشكلة في عسكرة المجتمع وليس في العسكر، المشكلة ليست في العسكر يا حاتم المشكلة في العسكرة أن يصبح رئيس مترو الأنفاق لواء..

**حاتم عزام:** ما هو صحيح.

**سليمان الحكيم:** ثواني، ثواني رئيس مترو أنا بقول هذا كلامك وأنا معك.

**حاتم عزام:** أنا متفق مع حضرتك.

**سليمان الحكيم:** وأنا معك رئيس مترو الأنفاق، رئيس هيئة أبناء التعليمية وهي هيئة مدنية لواء، رئيس محو الأمية يا رجل محو الأمية رئيسها لواء! المحافظين ألوية، رؤساء المجالس المحلية ألوية، الأحياء ألوية، هذه هي العسكرة التي أنا وأنت المفروض تبقى ضدها لأنه القطاع المدني مليء بالخبرات كليات الهندسة وكليات والحياة المدنية مليانة بالخبرات..

**حاتم عزام:** صحيح.

**سليمان الحكيم:** فده سبب من أسباب البطالة في مصر وسبب من أسباب تحميل هذه

الكتلة الضخمة جدا على جسد ضعيف.

**حاتم عزام: نعم.**

**سليمان الحكيم:** هذه كتلة ضخمة، لعلمك يأخذ اللواء ولا العميد اللي خارج عن المعاش يأخذ كتلة فلوس أد كده يا أخي اعمل مشروع لا، روح يا أخي للمشروعات المدنية اللي عندك في العسكرية مصنع المعكرونة مصنع اللي مش عارف إيه روح ابق مدير تبقى غير تبقى أي حاجة هناك لكان ما تجيء عندي في القطاع المدني تأخذ وظيفة المفروض أولى فيها أستاذ جامعة أو أي حد..

**حاتم عزام: تمام.**

**سليمان الحكيم:** هو دي المشكلة مش المشكلة في المادة دي يا حاتم ولا المشكلة في البتاع.

**حاتم عزام:** أنا متفق مع حضرتك ودي جزء منها، إحنا اتفقنا وأقول الحمد لله ولكن هذه المادة جزء منها لأنه..

**سليمان الحكيم:** لا مش جزء..

**حاتم عزام:** جزء لا يتجزأ هو حضرتك أنت عندك أستاذ سليمان ذكر..

**سليمان الحكيم:** وهذا عرف على فكرة مش قانون هذا عرف..

**حاتم عزام:** لا هو مش عرف هو مقصود، هو مقصود أن يسيطر قادة العسكر على مؤسسات الدولة وعلى أجهزة الدولة الإدارية والكلام ده فصل مع الدكتور يزيد صايغ في حلقة مع الأستاذ أحمد منصور هنا عندكم بالجزيرة عن أبحاثه في العلاقات المدنية العسكرية ودولة الضباط في مصر فلا نحتاج أن نزيد في هذا الكلام، ولكن خليني أقول لحضرتك بمنتهى الوضوح محتويات هذه الوثيقة الآن أرجو من السادة المشاهدين أن يعودوا إلى وثيقة السلمي والأستاذ سليمان يعلمها جيدا، وثيقة السلمي بنودها هي ما تطبق الآن في الوثيقة هذه أنا بسميها الحقيقة عصابة الخمسين وليست لجنة الخمسين لأنها معينة من انقلاب عسكري، نمرة اثنين..

**سليمان الحكيم:** يعني أنتم لم تكونوا عصابة باللجنة تبعكم يعني للأمانة يا شيخ..

**حاتم عزام:** للأمانة أنا أقول لحضرتك أنا راضي الأمانة هذه..

**سليمان الحكيم:** لا لا ليس فيها يا رجل مدني واحد يا رجل ليس فيها..

**حاتم عزام:** إزاي الكلام ده لا إزاي الكلام ده..

**سليمان الحكيم:** 70 واحد انسحبوا.

**حاتم عزام:** اللي انسحبوا عشان يجيئوا دي الوقت على أكتاف العسكر، يعني عمرو موسى اللي انسحب كان عايز يبقى رئيس اللجنة وجيه في اللجنة على ظهر المدببة العسكرية..

**سليمان الحكيم:** يا بش مهندس حاتم ما كان في الأفق..

**حاتم عزام:** وعمرو موسى انسحب اعتراضا بعدما تم التوافق على كل المواد.

**عبد القادر عياض:** ننهي هذه الحلقة أدركنا الوقت..

**حاتم عزام:** أنا عايز أقول..

**عبد القادر عياض:** أدركنا الوقت، شكرا لك أستاذ حاتم عزام نائب رئيس حزب الوسط والمنسق العام لجبهة الضمير، وأشكر كذلك ضيفي الكاتب الصحفي سليمان الحكيم، بهذا تنتهي هذه الحلقة إلى اللقاء في حديث آخر من أحاديث الثورات العربية، دتم بخير.